

مقومات ومعوقات تجسيد التنمية المحلية المستدامة في الجزائر ولاية تبسة أنموذجا

د. أمال حفناوي	د. مشري محمد الناصر
جامعة تبسة ، مخبر البيئة والتنمية المستدامة، الجزائر	جامعة مساعدية محمد الشريف سوق أهراس ، مخبر الدراسات والبحوث الاقتصادية، الجزائر
amel.hafnaoui@univ-tebessa.dz	m.mecheri@univ-soukaras.dz

The components and obstacles to the embodiment of sustainable local development in Algeria: Tebessa state model

تاريخ النشر: 2022/..../..

تاريخ القبول: 2022/..../..

تاريخ الاستلام: 2022/..../..

ملخص:

باعتبار أن الجزائر واحدة من الدول التي سعت ومنذ سنة 2000 تقريبا إلى الاهتمام بإدماج منهج التنمية المستدامة ضمن مختلف أقطارها وأقاليمها والاستفادة من خصوصية كل منطقة على حدى، وعلى أساس أن ولاية تبسة واحدة من المناطق التي تسعى فيها الجزائر إلى خلق ودعم إيديولوجية التنمية المحلية والتنمية المحلية المستدامة من خلال تغذيتها بمختلف البرامج والمخططات التنموية التي تمثلت أساسا في البرنامج القطاعي الممركز، برنامج البلدية للتنمية... الخ، والتي تصب ضمن منظور خلق التوازنات الجهوية بين المناطق الحضرية والريفية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى خلق تنمية وطنية شاملة ومتوازنة تحمل في أبعادها مضمون الاستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية المستدامة، البرنامج القطاعي الممركز، برنامج البلدية للتنمية، ولاية تبسة.

Abstract:

Considering that Algeria is one of the countries that have sought since almost a year in 2000 to pay attention to the integration of sustainable development approach within the different diameters, territories and take advantage of the specificity of each area separately, and on the basis that the mandate of Tebessa one of the areas that seek where Algeria to create and support the ideology of local development and local development sustainable through the feeding of various developmental schemes programs, which consisted mainly in the sectoral program is centralized, municipal development program ... etc, which poured into the perspective of creating balances regional between urban and rural areas on the one hand and on the other hand, the creation of a comprehensive and balanced national development carries with dimensions substance sustainability.

Key words: sustainable local development, sectoral program is centralized, Municipal development program, Tebessa province.

Jel Classification Codes: R11, Q5, Q01.

المقدمة:

تقع ولاية تبسة بأقصى الشرق الجزائري بين خطي عرض 30-32° شمالاً وخط طول 5,54 شرقاً تحدها شمالاً ولاية سوق أهراس ومن الغرب ولايتي أم البواقي وخنشلة، وجنوباً ولاية الوادي، وشرقاً الجمهورية التونسية، وتبعد عن العاصمة بحوالي 700 كلم وترتفع بـ 900 كلم عن مستوى سطح البحر وتشارك مع الجمهورية التونسية في شريط حدودي على مسافة 297 كلم وبأربعة مراكز حدودية برية (عيساوي، 2005، صفحة 18-19)، وقد انبثقت عن التقسيم الإداري سنة 1974.

تتربع الولاية على مساحة تقدر بحوالي 13.878 كلم²، وبكثافة سكانية تفوق 660.000 نسمة موزعة عبر 12 دائرة و 28 بلدية. إن ولاية تبسة تنتمي جغرافياً للإقليم القاري المتميز بحرارته الشديدة صيفاً وبرودته الشديدة شتاءً، كما تعرف بقساوتها المناخية والجوية والطبيعية وبهوائها الجاف فقد تصل درجة الحرارة لحدود 45° درجة مئوية، في حين تشهد تساقط أمطار في الفترة (نوفمبر-فيفري) بصفة خاصة ما بين 72.6 إلى 117 ملم خلال السنة (مديرية السياحة، 2017، صفحة 18)

ولقد استفادت ولاية تبسة من مجموعة من البرامج والمخططات التي ساهمت بشكل فعال في تمويل مسيرة التنمية المحلية والتنمية المحلية المستدامة، ومن هذا المنطلق تتبلور لنا معالم الاشكالية التالية:

➤ ماهي مقومات ومعوقات تطبيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة؟

وفي هذا المنحى، وعلى ضوء ما تقدم، تتبلور لنا معالم اشكالية الدراسة التي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي برامج ومخططات التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة؟
- ما هي حصيلة البرامج وتوزيعها حسب القطاعات في ولاية تبسة؟
- ماهي نتائج ومعوقات التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة؟

1. فرضيات البحث:

من خلال ما سبق يمكن طرح الفرضيات التالية:

- تعتمد ولاية تبسة على مجموعة من البرامج والمخططات التي تصب في مسيرة التوجه نحو التنمية المحلية المستدامة.
- تكمن ولاية تبسة من تسجيل حصيلة ايجابية في مسيرة التنمية المحلية المستدامة..
- سجلت نتائج ايجابية وهناك معوقات تواجه مسيرة التنمية المحلية المستدامة.

2. أهداف البحث: تهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- تناول موضوع استراتيجي آلا وهو التنمية المحلية المستدامة.
- نشر مختلف المفاهيم التطبيقية التي تدور حول برامج ومخططات تجسيد التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة؛
- التطرق الي واحد من أهم التجارب الوطنية في مجال التحول نحو تطبيق التنمية المحلية المستدامة.
- التعرف على الحصيلة التنموية المستدامة في ولاية تبسة.

3. خطة الدراسة:

- برامج ومخططات التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة.

- حصيلة البرامج وتوزيعها حسب القطاعات في ولاية تبسة.
- نتائج ومعوقات التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة.

1) برامج التنمية المحلية المستدامة بولاية تبسة.

لقد حظيت التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة باهتمام، تجسد في البرامج التنموية المختلفة التي تميزت بالميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة والمخطط البلدي للتنمية، والبرامج القطاعية للتنمية المركزة وغير المركزة، والتي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، والتي تمثل في:

1-1- الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة:

اعتمد لأول مرة الميثاق البلدي من أجل البيئة والتنمية المستدامة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي 2001-2004، وجاء ضمن أهدافه تحديد الأعمال التي يجب أن تقوم بها السلطات البلدية من أجل الحفاظ على بيئة ذات نوعية جيدة، وانتهاج سياسة فعالة لتحقيق تنمية مستدامة على مستوى البلديات ولقد اشتمل هذا الميثاق على ثلاثة أجزاء، تضمن الجزء الأول منه الإعلان العام للمنتخبين المحليين، والمخطط المحلي للعمل البيئي (الأجندة 21 المحلية)، وشمل عرضاً للمؤشرات الخاصة بتقييم البيئة.

➤ تضمن الإعلان العام إعلان النوايا أو الالتزام الأخلاقي للمنتخبين المحليين تتمثل في (بونقاب، 2017، صفحة 50):

- الوعي بالمسؤولية الجماعية لحماية البيئة؛
 - وبالدور الفعال للبلديات لقربها من المواطن؛
 - وبضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛
 - وإشراك جميع الفاعلين؛ من إدارات وجمعيات ومؤسسات وأفراد، في المحافظة على البيئة؛
 - والالتزام بعدم نقل المشاكل البيئية الحالية للأجيال القادمة؛
 - والعزم على الحد أو التقليل من الانبعاثات الملوثة، والاقتصاد في الطاقة، واستعمال التكنولوجيات النظيفة، وحماية الموارد، وتطوير الفضاءات الطبيعية، كالمساحات الخضراء والغابات الموجودة داخل النسيج العمراني.
- كما شمل الإعلان الالتزام بتنفيذ برنامج للإعلام والتربية حول حماية البيئة والتنمية المستدامة لصالح المنتخبين المحليين، أعوان الإدارات المحلية وعموم المواطنين، واستعمال وسائل التخطيط والتصور والوسائل التنظيمية والوسائل الاقتصادية وآليات إشراك المجتمع المدني في تسيير البيئة.

➤ واشتمل المخطط المحلي للعمل البيئي (الأجندة 21 محلية) والذي يعد أرضية عمل تبني عليه الجماعات المحلية سياستها في المحافظة على البيئة، جملة من المحاور تضمنت ما يلي (الكريم، 2012، صفحة 277):

- ضرورة إيجاد تسيير مستدام للموارد البيولوجية والطبيعية، واعتماد نظام التخطيط والتسيير المحلي المبني على احترام تجانس الخصوصيات الطبيعية لمختلف العناصر الطبيعية؛
- إحداث تعاون بين البلديات لمواجهة التدهور البيئي، وتهئية المناطق الصناعية؛
- حماية الأراضي الفلاحية؛
- تهئية المدن، والتسيير المحكم إيكولوجيا للنفايات، وتسيير المخاطر الكبرى؛
- استشارة المواطنين وإشراكهم في مراحل صنع القرار البيئي؛
- تطوير قدرات البلدية للتكفل بالمشاكل البيئية؛
- القيام بالتقييم الدوري لحماية البيئة، وإنشاء الوظائف الخضراء.

➤ وتضمن المحور الثالث المتعلق بالمؤشرات الخاصة بتقييم البيئة، قيام البلديات بعمليات جرد وإحصاء لجملة من البيانات البيئية وتقييمها خلال فترة البرنامج وتخصيص عائدات مالية لكل برنامج مقترح للتدخل على المستوى المحلي، ودون أن يوضح الميثاق البلدي للبيئة طريقة تخصيص هذه العائدات المالية.

إضافة إلى الدور التنسيقي الذي تقوم به مديريات البيئة بين البلديات على مستوى الولاية، يبقى التحدي الأكبر الذي يواجه عملية التنسيق المحلي هو كيفية تصور نموذج شمولي لربط نسيج العلاقات بين مختلف المصالح المحلية التي تسهر على تسيير إحدى العناصر البيئية، والتي تخضع لوصايا وزارية مختلفة كمديرية المياه والري والغابات التي تسهر على حفظ الصحة النباتية والحيوانية، والفلاحة، الصناعة، الطاقة، الثقافة، السياحة والبيئة... الخ.

هذا التحدي الكبير أجاب عليه المشرع الجزائري من خلال استحداث مديريات ولائية للبيئة التي تعد الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال مراقبة تطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة أو التي تتصل بها وتكفل المديرية الولائية للبيئة بتصور وتنفيذ برنامج لحماية البيئة على كل تراب الولاية، بالاتصال مع الأجهزة الأخرى في الدولة والولاية والبلدية، ووضع التدابير الرامية إلى الوقاية من كل أشكال تدهور البيئة ومكافحته لاسيما التلوث، التصحر وانجراف التربة، والحفاظ على التنوع البيولوجي وتنميته، وترقية المساحات الخضراء والنشاط البستاني.

إلا أن نظام عمل الميثاق البلدي حول البيئة والتنمية المستدامة و باعتباره التطبيق الأول في الجزائر، لا زال يثير الغموض حول كيفية التمويل، وكيفية إنجاز العمليات المرتبطة بحماية البيئة، وطريقة إجراء الرقابة، هذه الإشكاليات العالقة بالمخططات المحلية لا تسمح بتحديد دقيق لعلاقة الجماعات المحلية مع السلطات المركزية في تسيير وحماية البيئة، وبذلك لا تتضح حدود مسؤولية الجماعات المحلية في تنفيذ أو عدم تنفيذ توجيهات هذه الموثائق البيئية المحلية.

1-2- المخطط البلدي للتنمية (PCD): تنص المادة 86 من القانون 90-80 بأنه على البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها، إن هذا المخطط هو أكبر مؤشر يدل على تجسيد الفعلي لمبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية، وهو عبارة عن مخطط شامل في البلدية يهدف من خلاله إلى دعم القاعدة الاقتصادية وتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين، ومحتوى المخطط عادة ما يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنتاج التجارية، وتسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس البلدي السهر على تنفيذه ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني للتنمية.

ويتكون المخطط البلدي للتنمية من عدة برامج وهي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011، صفحة 04):

- **البرنامج العادي:** يكون هذا البرنامج في الحالات الاقتصادية العادية؛
- **البرنامج الاستعجالي:** لا تتم الاستفادة من الأغلفة المالية لهذا البرنامج إلا في الحالات الاستعجالية كحدوث الكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل... الخ؛
- **البرنامج التكميلي:** تحصل الولاية على أغلفة مالية في إطار هذا البرنامج عند وجود عجز تمويلي في إطار البرامج الأخرى أو في إطار زيارات رئاسية؛
- **البرنامج الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا:** وهو برنامج يهدف إلى تنمية مناطق الهضاب العليا وباعتبار تبسة تابعة لهذه المناطق فقد استفادت من أغلفة مالية في إطار هذا المشروع؛
- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:** هذا البرنامج كترجمة لمحاولة النهوض بالاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 2001-2003 للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي، وهو عبارة عن تكملة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.
- ويمكن توضيح تمويل المخطط البلدي للتنمية (PCD) في ولاية تبسة من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (01): تطور تمويل المخطط البلدي للتنمية (PCD) في ولاية تبسة خلال الفترة (1999-2008).

السنة	الغلاف المالي (10 ³ دج)	نسبة التغير (%)
1999	300.000	/
2000	655.000	118,33
2001	695.370	6,16
2002	675.000	-2,93
2003	738.000	9,33
2004	390.000	-47,15
2005	833.000	113,58
2006	2.967.000	265,18
2007	2.500.000	-15,74
2008	1.900.000	-24
المجموع	15.106.740	/

المصدر: من إعداد الباحثين على المعلومات المقدمة من طرف الإدارة المحلية.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن إجمالي الأغلفة المالية التي تحصلت عليها تبسة في إطار المخطط البلدي للتنمية (PCD) خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2008 قد بلغت كحصيلة إجمالية مبلغ 15.106.740.000 دج وهذا يدل على الرغبة في الإصلاحات والتنمية وتزويد الولاية بالتجهيزات الفلاحية والتجارية من أجل خلق مجال استثماري مغذي بكافة الإمكانيات.

كما يتبين لنا أن هناك تذبذب في قيمة الغلاف المالي من سنة إلى أخرى، فمنذ 1999 حتى 2003 كانت استفادة الولاية من التغطية المالية للمخطط غير كبيرة أين كانت نسبة التغير لا تتجاوز 10%، وفي سنة 2005 وصل الغلاف المالي إلى 833.000 دج ونسبة تغير بلغت 113,58% وهذا يدل على زيادة الاحتياجات، وسجلت الولاية أكبر غلاف مالي لها 2006 أين بلغ 2.967.000.000 دج بنسبة تطور 256.18% مقارنة بالسنة التي قبلها كما أن أدنى غلاف مالي كان سنة 1999 بمبلغ 300.000.000 دج وهذا التغير في قيمة التمويل يرجع إلى الاختلاف إلى البرامج المسطرة من طرف البلدية وإلى احتياجات اسمية المحلية التي تتفاوت من سنة إلى أخرى.

1-3- البرنامج القطاعي الغير الممركز (PSD):

يهدف هذا المخطط إلى تحقيق التوازنات الجهوية حيث يتم إدراجه في النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية غير الممركزة، كما تخص هذه البرامج القطاعية برامج التجهيز المسجلة باسم الوالي، وتبلغ رخصة برنامجها حسب كل قطاع فرعي من القائمة بموجب برنامج من التوزيع المكلف بالمالية ببرنامج التجهيز السنوي الذي اعتمدته الحكومة ويبرز هذا المحور في الملحق المادي للبرنامج المعتمد أو المقاييس أو المؤشرات الأخرى، ويتكون هذا البرنامج من العناصر التالية:

- البرنامج العادي؛
- البرنامج ألاستعجالي؛
- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي؛
- البرنامج التكميلي؛
- الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب: والذي استبدل بالبرنامج الخاص بتنمية مناطق الهضاب العليا وهو عبارة عن صندوق وطني جاء خصيصا لتنمية مناطق الجنوب وترقيتها ورفع معدلات التنمية المحلية بهذه الجهة من الوطن لتحقيق نوع من التوازن بين مختلف مناطق البلاد؛
- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي.

- وفيما يلي الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار البرنامج القطاعي الغير الممركز.

جدول رقم (02): تطور تمويل البرنامج القطاعي الغير الممركز (PSD) في ولاية تبسة خلال الفترة (1999-2008)

السنة	الغلاف المالي (10 ³ دج)	نسبة التغير (%)
1999	374.442	/
2000	499.000	33.26
2001	1.982.544	297.30
2002	2.276.593	14.83
2003	4.915.430	115.19
2004	2.098.513	-57.31
2005	8.618.834	310.71
2006	28.849.922	234.73
2007	26.628.600	-7.70
2008	17.137.490	-35.64
المجموع	105.527.890	/

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معلومة ممنوحة من ظرف الإدارة المحلية.

من خلال ما سبق نلاحظ أن إجمالي الأغلفة المالية التي تحصلت عليها تبسة في إطار المخطط القطاعي الغير الممركز قد بلغت 105.527.890.000 دج وهذا خلال الفترة الممتدة ما بين 1999 و 2008،

كما يمكن القول أن الأغلفة المالية تشهد تذبذب فلقد تضاعفت الأغلفة المالية بمعدل 297,30% فبعدما كانت في 2000 تقدر بـ 499.000.000 دج أصبحت بعد مرور سنة واحدة أي في سنة 2001 تقدر بـ 1.982.544.000 دج وهذا يوحي بزيادة المتطلبات المالية للولاية في هذه الآونة، كما نلاحظ تزايد قيمة الأغلفة من سنة إلى أخرى وصولا إلى سنة 2003 ثم انخفضت في 2004 بنسبة انخفاض قدرت بـ 57.31% لتسجل ارتفاعا جديدا في السنتين الموالتين، لتبلغ أقصى حد لها سنة 2006 بنسبة تطور 234.73% وبغلاف مالي قدر بـ 28.849.922.000 دج لتعاود الانخفاض في السنتين الموالتين 2007 و 2008 بنسبة انخفاض قدرت بـ 7.70% و 35.64% على التوالي.

ويرجع هذه التذبذب في قيمة الأغلفة المالية من سنة لأخرى إلى التغير في احتياجات المنطقة والتغير في المتطلبات المالية للمشاريع التنموية المسطرة والتي تنصب عندها أموال البرنامج.

1-4- البرنامج القطاعي الممركز (CENTRALISE):

حسب ما نصت عليه الفقرة (أ) من المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 277/98 فإن هذا المخطط يكون تابع للإدارة المركزية حسب قطاعات النشاط، والتي تشملها الوزارات الموجودة على مستوى الحكومة، فهذه المخططات أو المشاريع هي نفقات متعلقة بالتجهيزات العمومية التي تقدمها الوزارات للمديريات التابعة لها المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والموضوعية تحت تصرفها ووصايتها أو المؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي، حيث تقوم هذه الوزارات بتقديم الدعم أو الغلاف المالي لهذه المشاريع وتراقب سير الأعمال بها حتى تتم عملية الإنجاز فمثلا وزارات الفلاحة تسطر مشروع فلاحي معين لصالح مديرية الفلاحة وتقوم بدعومه ماديا ومتابعته رقايا ويتكون كسابقيه من:

- البرنامج العادي؛

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي؛
- البرنامج التكميلي؛
- برنامج تنمية مناطق الهضاب العليا؛
- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي.
- والجدول التالي يوضح الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار برنامج القطاعي الممركز:

جدول رقم (03): تطور تمويل البرنامج القطاعي الممركز خلال الفترة (1999-2007)

السنة	الغلاف المالي (10 ³ دج)	نسبة التغير (%)
1999	1.933.009	/
2000	2.420.480	25,21
2001	8.708.108	259,76
2002	2.185.984	-74,89
2003	2.834.274	29,66
2004	1.759.066	-37,93
2005	7.752.130	340,69
2006	5.974.799	-22,93
2007	1.912.505	-67,99
المجموع	55.321.276	/

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معلومات من الإدارة المحلية

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الأغلفة المالية شهدت تذبذب من سنة إلى أخرى حيث نجد أن أكبر قيمة وصلت إليها الأغلفة المالية في ولاية تبسة وفي ظل هذا البرنامج كانت سنة 2001 أين وصلت إلى 8.708.108.000 دج وأقل قيمة كانت في 2004 وقد قدرت بـ 1.759.066.000 دج بينما قدرت حصيلة تمويل هذا البرنامج في ولاية تبسة حتى 2008 بـ 55.321.276.000 دج، كما نسجل أن أكبر معدل ارتفاع في قيمة الغلاف كان بمعدل 340,69 % سنة 2005 وأكبر قيمة انخفاض فيه كانت سنة 2004 وانخفض بـ 74,89 %، ويرجع هذا التفاوت في قيمة الأغلفة المالية إلى حجم البرامج المسطرة من طرف الوزارات واحتياجات التنمية المحلية طبعاً.

(2) حصيلة البرامج وتوزيعها حسب القطاعات في ولاية تبسة

بعدما تم التطرق إلى مختلف البرامج التنموية لولاية تبسة، والأغلفة المالية التي رصدت لها سيتم توضيح تطور توزيعها حسب القطاعات*.

2-1- تطور توزيع الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار المخططات البلدية للتنمية (PCD) على القطاعات.

ويمكن أن نبين تطور توزيع الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار هذا البرنامج وخلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2007 كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (04): تطور توزيع الأغلقة المالية المتحصل عليها في إطار المخططات البلدية للتنمية PCD على القطاعات خلال الفترة (1999-2007).

الوحدة: 10³

		الغلاف المالي	الغلاف المالي	الغلاف المالي	الغلاف المالي	الغلاف المالي	الغلاف المالي	الغلاف المالي	الغلاف المالي	الغلاف المالي	القطاعات الأغلقة والسنوات
النسبة %	المجموع	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
29.49	2.831.599	897.050	955.880	167.350	55.900	90.940	120.410	141.600	286.800	116.149	مسالك وطرق
33.89	3.254.155	944.370	1.157.984	180.910	91.100	325.390	269.750	230.150	54.501	/	تهيئة العمران
17.84	1.712.904	176.190	280.516	326.170	183.080	189.000	130.210	185.880	148.041	93.817	التغذية بالمياه الصالحة للشرب
9.38	900.669	135.500	209.150	94.200	36.920	103.700	90.050	103.600	94.800	32.749	الصرف الصحي
4.23	406.538	36.190	142.850	39.500	20.000	9.440	9.700	29.695	61.878	57.285	العمارات التابعة للبلدية
2.54	243.475	102.500	102.200	10.500	2.000	7.000	18.900	375	/	/	رياضة
0.46	44.170	/	40.170	4.000	/	/	/	/	/	/	ثقافة وترفيه
1.61	154.300	50.400	58.300	9.000	/	8.100	19.500	/	9.000	/	الصحة والنظافة
0.29	27.750	7.800	18.950	/	/	/	/	1.000	/	/	الشباب
0.16	15.660	/	/	1.400	1.000	780	12.480	/	/	/	التعليم والتكوين
0.00	0	/	/	/	/	/	/	/	/	/	المؤسسات التابعة للبلدية
0.13	12.170	/	1.000	/	/	4.100	4.000	3.070	/	/	البريد والهاتف
100	9.603.390	2.350.000	2.967.000	833.000	390.000	738.000	675.000	695.370	655.020	300.000	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معلومات من الإدارة المحلية

- من خلال الجدول نلاحظ مايلي:

- نلاحظ أن قطاع تهيئة العمران استحوذ على أكبر نسبة من التمويل في إطار مخططات البلدية للتنمية وهذا بنسبة 33.89% من إجمالي التمويل خلال الفترة (1999-2007) وبمبلغ إجمالي يقدر بـ 3.254.155.000 دج وبـ 368 عملية مع العلم أنه لم يستفد من التمويل خلال سنة 1999، يليه قطاع المسالك والطرق بنسبة 29.49% أي ما يعادل مبلغ 2.831.599.000 دج وبمعدل 309 عملية، وقطاع التغذية بالمياه الصالحة للشرب بمبلغ 1.712.904.000 دج أي حوالي 17.80%، وفي المرتبة الرابعة يأتي قطاع الصرف الصحي بنسبة 9.38% وبمبلغ استثماري يقدر بـ 900.665.000 دج؛

- هناك مجموعة من القطاعات التي استفادت من الأغلفة المالية للمخطط البلدي للتنمية خلال جميع السنوات التي تطرقنا إليها أي من سنة 1999 إلى 2007، وعلى رأس هذه القطاعات نجد قطاع التغذية بالمياه الصالحة للشرب بـ 343 عملية وقطاع المسالك والطرق بمعدل 309 عملية، بالإضافة إلى قطاع الصرف الصحي الذي حصده حوالي 201 عملية وأيضاً قطاع العمارات التابعة للبلدية 135 عملية، بينما هناك قطاع لم يستفد بأي نسبة من قيمة الأغلفة المالية خلال السنوات السابقة وهو قطاع المؤسسات التابعة للبلدية، ونلاحظ أيضاً أن القطاعات الباقية لم تستفد بصفة مستمرة من التمويل مثل: الصحة والنظافة والشباب.. الخ، وكانت سنة الغلاف المالي لسنة 2006 هو الأكثر توزيعاً بين مختلف القطاعات ماعدا القطاع اليتيم الذي لم يستفد من أي غطاء مالي وهو قطاع المؤسسات التابعة للبلدية بسبب استفادته من البرنامج القطاعي للتنمية، أما القطاعات التي استفادت بصفة مستمرة منذ 1999 إلى غاية 2007 فهي قطاع التغذية بـ 343 عملية وقطاع الصرف الصحي بـ 201 عملية وقطاع العمارات التابعة للبلدية بـ 135 عملية؛

- أما بالنسبة للقطاعات الأخرى والتي تتجسد في قطاع الخدمات بصفة عامة فإننا نلمح انخفاض التمويل والتوجه نحو هذا القطاع، حيث نجد أن أكبر غطاء مالي في هذا القطاع استفاد منه مجال الرياضة بمبلغ تمويلي قدر في مجمله بـ 243.475.000 دج وبنسبة 2,54% وبـ 59 عملية، ثم الصحة والنظافة بـ 39 عملية خصصت لها نسبة 1,61% من إجمالي الموارد المالية بما يعادل 154.300.000 دج، بينما لم تتجاوز نسبة تمويل الشباب، التعليم والتكوين، البريد والهاتف، الثقافة والترفيه نسبة 0,5% من إجمالي الأغلفة المالية التي استفادت من خدماتها الولاية وهذا بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه هذه القطاعات في مجالات التوعية والثقافة والارتقاء بالوضعية الثقافية والاجتماعية والصحية للمجتمع.

2-2- تطور توزيع الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار البرنامج القطاعي للتنمية (PSD) على القطاعات

جدول رقم (05): تطور توزيع الأغلفة المالية في إطار البرنامج القطاعي للتنمية (PSD) على القطاعات خلال الفترة (1999-2007).

الغلاف المالي القطاعات		الغلاف المالي	الغلاف المالي	الغلاف المالي	الغلاف المالي	الغلاف المالي	الغلاف المالي	الغلاف المالي	الغلاف المالي	الغلاف المالي	الغلاف المالي
النسبة %	المجموع	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
7.33	5.949.225	2.590.000	1.530.000	873.000	30.000	611.000	315.225	/	/	/	العمران
0.12	90.000	/	40.000	/	/	/	50.000	/	/	/	الإسكان
17.80	13.515.900	3.623.000	5.530.000	2.729.700	70.000	969.200	405.000	106.000	65.000	18.000	الري
0.01	10.000	/	10.000	/	/	/	/	/	/	/	التهيئة
0.50	1.141.300	188.000	830.000	33.300	70.000	20.000	/	/	/	/	الغابات
31.46	23.893.300	12.124.000	8.325.000	1.847.400	212.000	817.900	251.000	316.000	/	/	الأشغال عمومية
4.66	3.542.500	1.135.000	1.843.000	180.000	144.000	193.500	15.000	16.000	/	16.000	الصحة
2.96	2.248.800	510.800	1.182.000	72.000	60.000	200.000	100.000	121.000	3.000	/	الشباب والرياضة
0.19	147.000	60.000	40.000	/	/	40.000	7.000	/	/	/	الطاقة والصناعة
0.18	140.000	/	140.000	/	/	/	/	/	/	/	النقل
12.50	9.496.054	1.379.600	3.312.022	931.934	757.913	1.151.030	697.499	727.614	228.000	310.442	التعليم
1.74	1.321.200	370.000	652.600	33.000	43.600	42.000	28.000	86.000	41.000	25.000	التكوين المهني
5.48	4.157.869	876.000	1.040.000	795.000	465.000	310.000	55.869	475.000	141.000	/	التعليم العالي
0.12	93.000	/	/	/	/	36.000	26.000	12.000	17.000	2.000	الفلاحة
0.03	20.000	/	20.000	/	/	/	/	/	/	/	المجاهدين
0.01	9.000	/	9.000	/	/	/	/	/	/	/	السياحة
1.46	1.111.000	200.000	389.000	200.000	/	143.000	100.000	79.000	/	/	البيئة
0.73	554.000	248.000	160.000	10.000	20.000	29.000	83.000	4.000	/	/	الثقافة
0.61	460.500	127.000	295.000	9.500	/	22.000	/	/	4.000	3.000	الحماية الاجتماعية
0.72	550.300	550.000	300	/	/	/	/	/	/	/	الدين
7.72	5.864.430	1.952.500	2.682.000	554.000	226.000	307.000	103.000	39.930	/	/	المنشآت الإدارية
0.08	6.3800	/	/	/	/	23.800	40.000	/	/	/	البريد والاتصالات
1.54	1.170.000	/	820.000	350.000	/	/	/	/	/	/	100 محل لكل بلدية
0.51	389.000	389.000	/	/	/	/	/	/	/	/	التخزين
100	75.938.178	26.322.900	28.849.922	8.618.834	2.098.513	4.915.430	2.276.593	1.982.544	499.000	374.442	المجموع

الوحدة: 10³ دج

من خلال الجدول السابق نلاحظ مايلي:

- أول نقطة يمكن لنا استخراجها من الجدول وذلك بمجرد النظر إليه وهو أن استفادة كل القطاعات من التغطية التمويلية أو بجزء من التمويل في إطار البرنامج القطاعي الغير ممرکز بالرغم من أنها تتفاوت بين القطاعات وبين السنوات إلا أن كلها استفادت من التمويل، وكانت أكبر تغطية في 2006 أين خصص لها غلاف مالي قدر بـ 28.849.922.000 دج وتمت تغطية كل القطاعات تقريبا ما عدا قطاع الفلاحة، البريد والاتصالات، وبرنامج الـ 100 محل لكل بلدية، والغلاف المالي الأقل تغطية للقطاعات كان سنة 1999 أين تمت تغطية 06 قطاعات بغلاف مالي قدر بـ 374.442.000 دج؛

- ومن خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن أكبر استفادة مالية خلال الفترة 1999 إلى 2007 كانت من نصيب قطاع الأشغال العمومية حيث استفاد من غطاء مالي وصل إلى 31,46% أي ما يعادل مبلغ 23.893.300.000 دج من إجمالي الحصيلة المالية التي استفادت منها الولاية في ظل البرنامج القطاعي الغير ممرکز وبمجموع 94 عملية وكانت أول استفادة له في سنة 2001 وأكبر قيمة تحصل عليها هذا القطاع سنة 2007 وكانت 12.124.000.000 دج يليه قطاع الري بنسبة 17,80% من إجمالي التمويل أي ما يعادل 13.515.900.000 دج وبمجموع 66 عملية وهو من القطاعات التي استفادت وبصفة مستمرة من التغطية المالية خلال الفترة 1999 إلى 2007 وكانت أكبر استفادة له سنة 2006 أين تحصل على 5.530.000.000 دج، قطاع التعليم الذي يعتبر من القطاعات التي استفادت من التمويل بصفة مستمرة والذي استفادة بنسبة 12,50% من إجمالي التمويل خلال السنوات سابقة الذكر وسجلت أكبر قيمة تمويلية لهذا القطاع سنة 2006 بـ 3.312.022.000 دج؛

- وأصغر قيمة تمويل سجلت خلال الفترة 1999-2007 كانت ضمن قطاع السياحة حيث قدرت بـ 9.000.000 دج أي بما يعادل 0,01% من إجمالي التمويل؛

- هناك مجموعة من القطاعات التي لم تستفد بشكل كافي من التغطية المالية المخصصة للبرنامج القطاعي الغير الممرکز، ومن هذه القطاعات نجد قطاع البيئة الذي تحصل على إجمالي تمويل قدر بـ 1.111.000.000 دج بنسبة 1,46% من إجمالي الأغلفة المالية المخصصة للبرنامج الغير ممرکز وبـ 19 عملية وقد تحصلت البيئة على أكبر غطاء مالي سنة 2006 بقيمة 389.000.000 دج، وقطاع الفلاحة حيث بلغت التمويل 93.000.000 دج بنسبة 0,12%.

(3) نتائج التنمية المحلية المستدامة ومعوقاتها في ولاية تبسة

لقد سعت الولاية باسم التنمية المحلية والتنمية المحلية المستدامة إلى الارتقاء بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمجتمعها المحلي بالرغم من غياب المؤشرات الأساسية التي تعكس مفاهيم التنمية المحلية ومفهوم الاستدامة، وتعرض عملية تجسيد التنمية المحلية المستدامة في الولاية عدة مشاكل وعراقيل تحول دون الوصول إلى الأهداف المرجوة، وقد حاولت السلطات المحلية التقليل من حدتها في إطار البرامج والسياسات التنموية التي انتهجتها والتي كان لها انعكاسها الإيجابي على الولاية.

3-1- نتائج التنمية المحلية المستدامة بولاية تبسة

إن ضبط وتحليل النتائج المسجلة على مستوى الولاية يسمح باستخلاص تطور إيجابي في أغلب القطاعات.

3-1-1- نتائج التنمية المحلية المستدامة على مستوى الظروف المعيشية للمواطنين:

يمكن إبراز التحسن الذي طرأ على الظروف المعيشية للمواطنين من خلال تطور بعض المؤشرات الاجتماعية التي نذكرها في النقاط التالية:

- بلغت نسبة إيصال الكهرباء 98% خلال سنة 2018، حيث كانت سنة 2010 تغطي ما يقارب 80% ونسبة التوزيع العمومي للغاز الطبيعي قد ارتفعت من 51% في الفترة 2009 إلى 83,8% سنة 2016 والتي وصلت إلى 90% مع نهاية 2018، كما قدرت نسبة الإيصال بشبكة المياه الصالحة للشرب 89% سنة 2018⁵؛

- وفي ما يخص جانب الصحة والتعليم نجد أن هناك تحسن ملحوظ في هذين المجالين ونجد مثلا ارتفاع عدد المتدربين والناجحين حيث نجد أن نسبة المتدربين ذوي سن (6-15 سنة) ارتفع عددهم من 54,16% سنة 2008/2007 إلى 84,48% في السنة الدراسية 2018/2017 أما بالنسبة للمتدربين ذوي سن (15-19) سنة فارتفع عددهم من 44,28% إلى 67,84%، وبالنسبة لمعدلات النجاح في شهادات التعليم الأساسي والبالوريا فنجد أن ولاية تبسة من الولايات التي حققت تقدما كبيرا في هذا المجال حيث ارتفع معدل النجاح في شهادة التعليم الأساسي من 58,2% إلى 77,95% مقابل أن النجاح في البكالوريا ارتفع من 48% سنة 2009/2008 إلى 61,46% في 2018/2017⁸؛

- أما في ما يخص مجال الصحة نجد أن الولاية تعاني من قلة المرافق الصحية وملاحقها، حيث نجد أن كل 1000 ساكن يقابله 1,85 سرير، وهناك طبيب لكل 1.760 ساكن، وطبيب مختص لكل 5.594 ساكن وبطبيب أسنان لكل 4.400 ساكن، أما بالنسبة للصيادلة فسجل سنة 2017 صيدلي لكل 5.077 ساكن، أما فيما يخص الخدمات داخل المستشفيات والعيادات فسجل أعلى خدمة ممكنة حيث سجلت 1,5% كنسبة وفاة داخل هذه المراكز، و72 حالة وفاة في الولادة مقابل 100.000 حالة، و82,25% كنسبة ولادة على أرقى مستوى، بالتالي يمكن القول أنه وبالرغم من قلة المرافق الصحية في الولاية إلا أن الخدمات الصحية تسعى لتحقيق أعلى درجات الرضا والأمان للمواطن وهي في تحسن ملحوظ مقارنة بالسنوات الماضية.

- وفي مجال الترفيه والهياكل الترفيهية فإن الولاية تبقي تعاني من قلة المرافق الترفيهية والثقافية التي تعتبر من أهم متطلبات التنمية المحلية المستدامة والتي تعد من أهم النقاط التي يجب معالجتها والإشراف عليها وتمويلها وذلك للتقليل من ظواهر العنف والجريمة واستغلال تلك الطاقات في دفع عجلة التنمية وليس توجيهها لكي تعتبر عائق في وجه هذه التنمية؛

3-1-2- نتائجها في مجال التشغيل:

إن المجهودات التي قامت بها الدولة في مجال الاعتمادات الممنوحة للولاية في إطار البرامج التنموية وخاصة هيئات وهيكل دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة قد مكن من خلق مناصب شغل جديدة والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (06): تطور التشغيل في ولاية تبسة في الفترة (2013-2017).

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
الفئة					
عدد القادرين على العمل	158.004	162.176	166.457	156.406	154.220
عدد المشتغلين	126.313	129.742	133.400	128.561	130.567
عدد البطالين	31.691	32.434	33.057	27.845	23.653
نسبة البطالة %	20,06	20,00	19,85	17,80	15,33

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معلومات مقدمة من مديرية العمل بولاية تبسة.

من خلال الجدول السابق يتضح أن مجهودات الولاية في مجال توفير مناصب الشغل للأغلبية هو أمر تعكسه معدلات التطور الموضحة في هذا الجدول وأعمدة هذا الشكل حيث نلمس ارتفاع نسبة التشغيل من 126.313 عامل سنة 2013 إلى 130.567 عامل سنة 2017 وانخفاض نسبة البطالة من 31.691 عامل سنة 2013 إلى 23.653 شخص سنة 2017، وفي سنة 2016 سجلت الولاية ما يعادل 17,80% من عدد الأفراد القادرين على العمل في حالة بطالة، بينما انخفضت نسبة البطالين القادرين على العمل في السنة الموالية إلى 15,33%، ونلاحظ أيضا أن هناك علاقة طردية بين عدد القادرين على العمل والعاملين فعليا مثلا نجد أن ارتفاع عدد القادرين على العمل من 162.176 عامل سنة 2014 إلى 166.457 عامل في السنة الموالية صاحبه ارتفاع عدد العمال الفعليين بـ 3.658 عامل، وبالتالي فتجسيد هذه المشاريع نتج عنه تطور محسوس في مجال إنشاء مناصب الشغل وتحسين ظروف معيشة المواطنين والتقليل من مستويات البطالة في الولاية حيث انخفضت من 20,06% إلى 15,33%.

3-1-3 في ميدان الفلاحة والثروة الحيوانية: وسوف نحاول إبراز معدلات التطور للولاية في هذا المجال من خلال مجموعة نقاط تقع في صميم هذا الميدان:

- سجلت ولاية تبسة زيادة في مساحات الأراضي المستصلحة حيث كانت سنة 2010 تقدر بحوالي 307.733 هكتار ووصلت إلى 312.175 هكتار سنة 2014، ومنذ 2014 حتى 2019 لم تسجل الولاية أي زيادة في قيمة الأراضي المستصلحة وهذا بسبب قلة التغطية المالية الموجه لهذا القطاع بدليل أن نصيبها من الإجمالي المالي للبرنامج القطاعي الغير ممرکز وصل إبان الفترة 1999 إلى 2007 ما يعادل 0,12% ولم يتجاوز التمويل سنة 2003، وفيما يخص الحبوب هناك زيادة كبيرة في هذا المجال حيث سجلت الولاية سنة 2008 ما قيمته 1.016.130 قنطار وفي المقابل سجلت سنة 2019 ما يعادل 3.255.000 قنطار حيث أن الولاية في سنة 2019 حققت فائض في إنتاج الحبوب يتجاوز استهلاكها بـ 190,22%⁸؛

- ومن جانب آخر تعد مشكلة توافر الأراضي المتاحة للسكن عائقا رئيسيا امام تنفيذ مشاريع الإسكان والتوسع العمراني ولقد أدى ارتفاع الضغط السكاني وارتفاع الكثافة السكانية وطوبوغرافية المدينة إلى ارتفاع كبير في أسعار الأراضي، وتوجه التوسع العمراني نحو الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة، حيث كان لذلك آثار سلبية على الإنتاج الزراعي الذي يشهد الطلب عليه نظرا لتزايد عدد السكان الذي وصل إلى 660.058 نسمة، بالإضافة إلى تقلص عدد العاملين في قطاع الزراعة بسبب تحوّلهم إلى العمل في القطاعات الأخرى وخاصة القطاعات الغير رسمية، ولقد نشأت العديد من التجمعات السكنية على أراض زراعية، خاصة في الجهات الجنوبية والشمالية للولاية، مثل الأحياء العشوائية الظاهرة في عاصمة المدينة كحي لاروكاد والزواوية وميزاب، و يظهر أن السلطات المحلية تستجيب للطلب على الأراضي السكنية بتوسيع مساحتها رغم الكلفة الاقتصادية الباهظة لهذا التوسع سواء من حيث كلفة الأرض أو شبكة البنية التحتية أو الخسارة الناجمة عن تآكل الأراضي الزراعية وتأتي هذه الاستجابات في غياب سياسة طويلة الأمد للتخطيط الحضري.

- ونجد أن إنتاج الخضروات وخاصة البطاطا أصبح في ارتفاع مستمر حيث حققت فائض في إنتاج الخضروات قدر سنة 2010 بأكثر من الاستهلاك بـ 3,10% مقابل عجز بـ 33,1% سنة 2009، أما بالنسبة للبطاطا فنجد أن الولاية وصلت إلى فائض في الإنتاج سنة 2017 يغطي استهلاكها بنسبة 130,3% مقابل 84,54% سنة 2015 وهذا بالرغم من الإهمال الذي عرفه القطاع الزراعي في المدة الأخير؛

- لقد كانت ولاية تبسة تعطي عناية كبيرة لتربية المواشي مثل: تربية الأغنام والأبقار والماعز، الإبل والخيول، إلا أن هذه العناية في تناقص مستمر وتدهور ملحوظ وهذا ما تعكسه الإحصائيات حيث سجلت انخفاضا في أحجام هذه الأنواع على المستوى والولائي،

حيث كانت مثلاً كمية الأبقار الموجودة في الولاية سنة 2010/2011 تقدر بـ 16,990 رأس وانخفضت في 2012 إلى 12000 رأس أما بالنسبة للأغنام والماعز فقد سجلتا حالة من التذبذب، فقد كانت الأغنام سنة 2010/2011 تقدر بـ 924.088 رأس وانخفضت إلى 700.000 رأس في 2012، أما الماعز فكان في نفس السنة يقدر بـ 164.799 رأس وأصبحت في 2012 ما يعادل 154.000 رأس، والخيول أصبحت بعدما كانت 350 رأس حوالي 520 رأس سنة 2012، على غرار والإبل التي سجلت ارتفاعاً وصل إلى 445 رأس بعدما كان 312 رأس سنة 2010/2011؛

- أما ما هو متعلق بالإنتاج الحيواني فلاحظ نقص كمية اللحوم الحمراء المنتجة حيث كانت في 2009 تقدر بـ 72.295 قنطار وبعدما كانت تحقيق اكتفاء ذاتي ونسبة 75,60% من احتياجات السكان، أصبحت في 2013 تحقق 71,76% وبكمية 66.497 قنطار.

3-2- معوقات التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة:

تعاني ولاية تبسة في سبيل بلوغ تنمية محلية مستدامة معوقات على جميع الأصعدة، ومن هذه المعوقات نجد:

3-2-1- المعوقات الطبيعية والبيئية: تعاني الولاية من عدة عراقيل طبيعية وبيئية أثرت ومازالت تؤثر سلباً على مسيرتها التنموية ومن هذه العراقيل نسجل:

- إن أكبر مشكل بات يؤثر على الحالة الطبيعية والبيئية للمنطقة هو مشكل التصحر الذي أصبح يلعب دور كبير في التأثير على حياة المواطن وذلك من خلال تلويث الهواء بالغبار والأتربة بالإضافة إلى التغير الكبير الذي أصاب المنطقة من ناحية المناخ وارتفاع في درجات الحرارة وكذلك تقلص التنوعات الحيوية؛

- شح الموارد المائية وتعاقب مواسم الجفاف التي تعيق من تقدم ونجاح المشاريع الزراعية واستصلاح الأراضي واستزراعها بالإضافة إلى قلة السدود الطبيعية والمجاري المائية التي تساعد في حصاد المياه بغية استخدامها في دعم النشاطات الفلاحية والاجتماعية بصفة عامة مثل: توفير مياه للشرب والري... الخ؛

- قساوة المناخ ذو الطابع القاري، الذي يتميز بدرجة حرارة عالية بالإضافة إلى رياح الشهيبي التي تشكل خطراً على المحاصيل الزراعية؛

- نقص المساحات الزراعية ذات البقايا المستعملة في تغذية الماشية؛

- كما تعاني الغابات في ولاية تبسة من مشكل الحرق والقطع الشجري الغير مدروس والذي أدى إلى اندثار واختفاء أنواع الحشائش والأعشاب الرعوية والموارد الطبيعية النباتية والحيوانية التي كانت تتميز بها غابات المنطقة؛

- ملوحة التربة ومياه الري وارتفاع نسبة الصوديوم في التربة وتدهور التركيبة الفيزيائية والكيميائية للتربة مع فقر التربة من المواد العضوية مما يزيد من التكاليف المفروضة على النشاط الفلاحي؛

- استنزاف المراعي الطبيعية من خلال الرعي الجائر العشوائي وغياب استصلاحها -المراعي- عن طريق استزراع وغرس الأصناف المحلية والملائمة للظروف البيئية للمنطقة؛

- الاستغلال المفرط للمياه الجوفية والتي تعتبر ثروات غير متجددة بسرعة؛

- مشكل التلوث الذي بدأ يظهر في السنوات الأخيرة نظراً لصرف النفايات بصفة غير منظمة بداية من المخلفات الناجمة عن المنازل والمطاعم والفنادق وغيرها، وهي مواد معروفة تشكل غالباً من فضلات الخضار والفواكه والورق والبلاستيك وأيضا كل المخلفات الناتجة عن كافة الأنشطة الزراعية والحيوانية ونفايات المسالخ، بما فيها إفرازات الحيوانات، جيف الحيوانات وبقايا الأعلاف والأسمدة

والمبيدات المستعملة والمبيدات الكيماوية التي تساهم في تلويث الموارد المائية السطحية منها والجوفية، بالإضافة إلى النفايات أخرى ناجمة عن عمليات الهدم والبناء والتي عادة ما تتشكل من أتربة ورمال وبقايا مواد البناء، الهدم والرميم المختلفة وتتميز بضخامة حجمها؛

- الافتقار إلى التجهيزات الأساسية المرتبطة بالصحة، بالإضافة غياب المناطق المخصصة لرمي البقايا والنفايات ليس فقط على مستوى المصبات النهائية في الولاية وإنما حتى على مستوى الأحياء حيث لاحظنا أن هناك كمية كبيرة من النفايات المكدسة من مختلف الأنواع وهناك مجموعة كبيرة من المزابل الفوضوية والغير مراقبة، مما يدل على غياب دور المجالس البلدية في أعمال التنظيف وجمع النفايات والتخلص منها وإحداث وصيانة شبكات تصريف المياه المستعملة، تأمين ذبح المواشي في ظروف صحية، ومراقبة المأكولات ومحلات بيع المواد الغذائية (اللحوم، الأسماك، الخضرة، المقاهي...) والمحافظة على النظافة والصحة العامة ومنع رمي الفضلات و الأوساخ على الأرصفة والطرق والأماكن العامة؛

- يبلغ عدد مكاب النفايات في ولاية تبسة 05 مكبات عمومية، وتعتبر بعض هذه المواقع غير معتمدة رسمياً، ويتم إلقاء النفايات فيها بطرق عشوائية والعمل جار على وقف تشغيلها واستبدالها بمواقع جديدة وخاصة المكب الجديد ببلدية بئر العائر الذي يفترض أن يكون مطابق للمعايير الدولية، وتدار هذه المكاب من قبل البلدية، ومن أهم السبلات في عملية إدارة النفايات الصلبة عدم اختيار المواقع المناسبة والأمنة بيئياً رغم اشتراك الجهات المعنية بعملية الاختيار والنقص الكبير في الآليات الثقيلة الضرورية لعمليات الطمر النهائي وعدم تبطين المكاب رغم حاجة بعض المواقع إلى تبطين لقربها من المياه الجوفية وبسبب النفاذية العالية للتربة إضافة إلى عدم وضع أنظمة لجمع العصارة المتولدة من النفايات، وهناك مشكلة في مكاب النفايات الصلبة تتمثل في استخدام هذه المكاب للتخلص من النفايات السائلة المنزلية والصناعية (المياه العادمة) الأمر الذي يؤدي إلى تلويث المياه الجوفية، بالإضافة إلى عدم وجود أنظمة فعالة لفرز النفايات وإعادة تدويرها وعدم وجود المعالجات الميكانيكية والبيولوجية المتبعة في الدول المتقدمة لتقليل حجم النفايات وإطالة عمر المكاب وإنتاج مواد يمكن الاستفادة منها ناهيك عن وجود أشخاص يجمعون النفايات بشكل عشوائي.

- وعلى مستوى عاصمة الولاية هناك مصب واحد للنفايات ضمن منطقة تنوكلة التي لا تتوفر على أدنى القواعد والإمكانيات والتقنيات التي تسمح لها لتسيير النفايات والبقايا أين يتم حرق النفايات جمعا سواء الآتية من المستشفيات والمصانع والأحياء، وفي مكان واحد ولا يستفاد من المواد التي يمكن استخراجها من هذه النفايات.

3-2-2- المعوقات الاقتصادية: ومن العوائق والمشاكل الاقتصادية نجد:

- انتشار البطالة بين مجتمع الولاية يعد من أشد العوائق المزدوجة (الاقتصادية والاجتماعية) التي أدت إلى التقليل من القدرة الشرائية للمواطن وبالتالي توجه نحو كافة مظاهر الاقتصاد الغير رسمي من تهريب وتجارة في المخدرات... الخ وخاصة أنها ولاية حدودية معرضة لكل مظاهر النهب والاستغلال، ناهيك عن كون 15.34% تمثل نسبة البطالة في الولاية فهي نسبة كبيرة تشكل عبء على مستوى الدخل الكلي للولاية مما يؤدي إلى انخفاض معدل الدخل الفردي والحد من الادخار؛

- القصور في استغلال المواد الطبيعية المتاحة ونخص بالذكر القطاع الفلاحي بالرغم من أن الولاية تتوفر على مقومات هائلة للنهوض به وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل، حيث تشتمل الولاية على مساحات شاسعة يمكن استغلالها والمقدرة بـ 8.356,5 هكتار، وهذا القصور بسبب تحويل النسبة الكبيرة من الأغلفة المالية الموجه إلي الولاية في ظل التنمية إلى قطاع الأشغال العمومية؛

- إضافة إلى القطاع الصناعي الذي تمتلك فيه الولاية موارد يمكن توظيفها بشكل أفضل ومحاولة تحويلها لمنتجات بدلا من تصديرها على شكلها الخام ومن جملة هذه المواد نجد: الحديد والفوسفات... الخ؛

- ضعف الهياكل القاعدية التي تعد عامل أساسي ومهم في التنمية حيث تؤدي دورا فعالا في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فبالرغم من الأغلفة المالية والجهود المبذولة إلى هذا المجال، إلا أننا نجد أن الولاية تعاني من قصور في شبكة الطرقات وريادتها؛
 - ضعف التكامل الصناعي والمؤسساتي بين الصناعات الكبيرة والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حيث يعتبر التكامل الصناعة من أهم مقومات التنمية الناجحة من الناحية الاقتصادية، ورغم هذا فإن الولاية تشهد قصور كبير في هذا المجال وخاصة في السنوات الأخيرة بالرغم من التزايد المستمر لأعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة خلال السنوات الأخيرة؛
 - التبعية الاقتصادية حيث يتصف النشاط الاقتصادي في الولاية بالتبعية الخارجية فأغلب المنتجات الاستهلاكية عدى بعض المنتجات الفلاحية تستورد من خارج الولاية بسبب غياب التكامل القطاعي الذي يتم بين القطاعات الصناعية والتحويلية مع القطاعات الاستخراجية والفلاحية التي تسمح بتوفير المنتجات المحلية وبالتالي تحقيق الاستقلالية المحلية من جانب المتطلبات المجتمعية وخاصة في مجال الغذاء؛
 - سيادة المنتج الواحد، حيث نجد أن القطاع الفلاحي يتركز على زراعة الحبوب بالدرجة الأولى تليها زراعة البطاطا، أما النشاط الصناعي فيتركز على صناعة واحدة من الصناعات الغذائية ممثلة في نشاطات المطاحن والمشروبات الغازية بالإضافة إلى المياه المعدنية (يوكوس والحمامات)؛
 - كما تعاني مختلف الجماعات المحلية من صعوبات مالية ناتجة عن قلة الموارد المالية، وي طرح الأمر بحدة أكبر بالنسبة للبلديات النائية والمعزولة التي تقل حصيلتها الجبائية نتيجة قلة النشاطات الاقتصادية بها مما يجعلها تكتفي بالتخصيص المالي الذي تمنحه لها الدولة هذه الوضعية المالية تفرض على الجماعات المحلية إقامة مفاضلة بين أوجه صرف عائداتها المالية، مما يدفع بها إلى تغليب لإنفاق في غير مجال حماية البيئة، وقد انعكس ضعف الموارد المالية للجماعات المحلية على إيجاد موارد بشرية متخصصة، لتشكيل فريق من الخبراء المتخصصين في مختلف الموضوعات التي تمس حماية البيئة؛
 - انتشار الأسواق الطفيلية والأسواق السوداء مما يؤثر على النشاط التجاري بصفة عامة وعلى موارد الولاية من الضرائب على الأرباح بصفة خاصة والتي استطاعت السلطات المحلية في الآونة الأخيرة من محاربتها والتقليل منها؛
 - عدم الاهتمام ببعض القطاعات ذات المردودية الجيدة من الناحية الاقتصادية كالصناعة التقليدية وقطاع السياحة عموما حيث بإمكان هذا القطاع استقطاب عدد كبير من الطبقة العاملة وتوفير عوائد معتبرة لاقتصاد الولاية وخاصة أن الولاية تعتبر من الولايات التي تمتلك طاقات أثرية جد استقطابية للسياح ليس فقط على المحلي وإنما حتى على المستوى العالمي.
- 3-2-3- المعوقات الاجتماعية:** وتتمثل المعوقات الاجتماعية في النقاط التالية:
- غياب التوافق والتناسب بين الزيادة في المعدلات السكانية والزيادة في الإمكانيات الاقتصادية المتاحة؛
 - زيادة المشاكل الاجتماعية والآفات الاجتماعية من رشوة ومحسوبية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الجريمة في الولاية خاصة في الفترة الأخيرة مثل جرائم السرقة والقتل وتأثيرها على الإنفاق العام للولاية؛
 - زيادة معدلات العزوبة في المنطقة وهذا ما انعكس سلبا على الوضعية النفسية للمواطن وأدى إلى تنامي بعض الظواهر التي لم تكن موجودة في الولاية مثل: ظواهر الاغتصاب، الدعارة... الخ
 - سوء توزيع السكان جغرافيا، وارتفاع معدلات التفاوت في الازدهار والخدمات المقدمة بين مناطق الولاية حيث نجد أن النسبة الأكبر تتركز في البلديات الكبرى مثل: الشريعة، بئر العاتر؛
 - انتشار عدة أمراض وأوبئة منها التيفويد وأمراض أخرى نتيجة تلوث المياه والمحيط وعدم معالجتها وهذا راجع إلى إهمال المواطن في حد ذاته لبيئته من خلال رمي الأوساخ في كل الأماكن دون تخصيص على سبيل المثال؛

- نقص مراكز الترفيه والتسلية؛
- نقص الوعي الناتج عن الافتقار والنقص في قنوات الاتصال والحوار بين المواطنين والمسؤولين المحليين مما أدى إلى تعطيل العديد من المشاريع التنموية.

3-2-4- معوقات أخرى: بالإضافة إلى هذا نجد في الولاية صعوبات أخرى للتنمية منها:

- سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الإداري وانتشار البيروقراطية والنزاعات الشخصية على حساب خدمة المرفق العام؛
- غياب نسبي لقاعدة معلومات شاملة حول الموارد الطبيعية من حيث أهميتها وحصرها واستخداماتها وعلاقتها مع المجتمعات المجاورة، إضافة إلى ضعف الكفاءات البشرية والكوادر المتخصصة في مجال التنمية المحلية المستدامة، وكذلك عدم توفر إستراتيجية واضحة وثابتة لتنمية المنطقة؛
- غياب مساهمة البلدية في دعم مختلف الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات والنوادي وغياب كل أشكال المساعدة والدعم المالي لضمان استمرار هذه الأنشطة (اجتماعية، ثقافية، رياضية)، وغياب التنظيمات الخاصة بهذه الأنشطة البنيات والتجهيزات الضرورية لها: كدور الشباب - المسارح والمركبات الثقافية والمكتبات العمومية... الخ؛
- وجود ظاهرة عدم التطبيق الصحيح والملائم للأحكام واللوائح القانونية والتشريعية التي تنظم العلاقات بين المواطن التبيسي وثرواته الطبيعية البيئية، وهنالك أيضاً غياب نسبي ونقص في تطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بحماية المراعي والغابات والبيئة بشكل عام والتي تدعم مشاريع وبرامج مكافحة التلوث.

الخاتمة

من خلال دراستنا لواقع التنمية المحلية المستدامة توصلنا إلى أن الولاية تمتلك إمكانيات تسمح لها بتحقيق معدلات تطور كبيرة في مجال الارتقاء بمستويات التنمية، إلا أن عدم نجاعتها يعود إلى سوء التسيير والاستغلال الغير العقلاني للخصائص الطبيعية والتاريخية والطاقات البشرية والمالية التي حظيت بها ضمن البرامج والمخططات التي وجهت في سبيل الارتقاء بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية للولاية، حيث سجلت الولاية غياب ملحوظ في الهياكل الثقافية والترفيهية والخدماتية وهذا ما قلل من وعي المجتمع المحلي الذي انعكس سلباً على أخلاقياته وسلوكياته الاجتماعية واهتماماته بالبعد البيئي وبالتالي على مستقبل الاستدامة في الولاية.

المراجع والاحالات:

- أحمد عيساوي. (2005). مدينة تبسة وأعلامها. الجزائر: دار البلاغ للنشر والتوزيع.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2011). الأمانة العامة للحكومة، قانون الجماعات المحلية، قانون رقم 11-10 الموافق ل 22 يونيو 2011. الجزائر.
- عادل بونقالب. (2017). سياسة التنمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الاجندة للتنمية المحلية المستدامة. الجزائر.
- مديرية السياحة. (2017). مقال حول مدينة تبسة. تم الاسترداد من www.tourisme.dz
- مسعودي عبد الكريم. (2012). تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية. جامعة تلمسان، الجزائر: مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية.